



صوت الجنوب/بقلم/ عارف أبو حاتم/2009-01-15

في بلد تعاني فيه النساء العنوسة وتأخر شريك الحياة، يبرز فجأة "الزواج المبكر" للقاصرات، وما لبث أن تحول إلى ظاهرة تلف بجانبها حسرتين: محتملة ومرتبقة؛ الأولى المخاطر المحتملة لزواج القاصرات، والأخرى تشتعل بصمت: المخاطر المرتبطة من بقى العانسات على حالهن. وبين الأمرين غاب القانون والمسئولية الاجتماعية، فالقانون وإن حضر فيه كثير من المتراجع، والمتناقض، فضلاً عن مخالفته لعدد من المواثيق الدولية التي صادقت ووقعت عليها اليمن بشأن الطفولة وحمايتها، والمسئولية الاجتماعية تغيب بمبررات وغيرها؛ "زوجها إما مالها الممرّة؛ و" "المستر" في هذا التحقيق نجد "نجوم"؛ تؤكد فرحتها بإعادة طفولتها المسروقة إليها، وتسكن المفرحة محيا "ريم"؛ وهي تسبح وسط الألعاب والأشجار، تلهو وتعبث وتضحك، غير أنها لا تنسى أبداً كيف تشبث بطفولتها، حتى الرمق الأخير، كما لا تنسى من سرق طفولتها لـ11 يوماً فقط، كانت فيها زوجة وربّة بيت، وهي الطفلة التي لم تكمل بعد قراءة أبجدية التكوين الأسري. وعند وجه أروى ينكسر القلب، بل يسقط مصاباً بالكمد، فهذه الطفلة لم تصل ربيعها العاشر، ولما تعرف بأي الحواس تدرك كلمة "زوجة"؛ لا تعرف من الحياة الزوجية غير شيء واحد؛ تقوله ببراءة فتسقط من وجع القلب دمعتين: "زوجي قليل أدب... كان في الليل يشتي يبعد لي...". قالت ذلك بالإنيابة محاميتها "شذى ناصر"؛ بسلوك رفيف، وألم كبير؛ بعد أن أخرجت "أروى"؛ إلى الحديقة للعب مع الأطفال!!

العوض في بناتي  
في الحاسوب لتدرس 2001م في صنعاء إلى المحويت من قدمت (28) "بسملة"  
الجامعة، فكانت المطالبة الوحيدة ذات الأربعة أطفال.. هي الآن موظفة في القطاع الخاص، تقول ممتنة لوظيفتها "راتبي محترم مقارنة براتب زوجي... لكن أطفالى ستة والمنفقات اليومية وإيجار البيت ضيق علينا الحال".  
تشرح "بسملة" قصة زواجها بالمقول: زوجني أبي وعمري (13 سنة) خوفاً علي من الانحراف، وفي نفسه كان يخاف علي العنوسة، فقد تأخر كثيراً زواج أختي وبنات خالي، وكان سن زوجي (21 سنة)، لم أكن قد بلغت... في أول يوم من العرس هربت إلى بيت

أخته فأعطتني الأمان أسبوع، وبعدها هربت إلى عند أمه "خالتي"؛ فأعطتني الأمان شهر.. وكان جميع أهله يقولون له البنت طفلة اصبر عليها سنة.. سنتين، فقال لهم: لها وجهي أمهلها ثلاث سنين، طمأنني.. ولم أكمل الشهر الثامن من المهلة حتى دخل علي، وفي نفس الليلة أسعفوني إلى صنعاء!!

تكاد "بسملة" أن تبكي وهي تقول لا أعرف شيء عن طفولتي، "في البداية أجلب الماء وأحطب.. وفجأة زوجة وربة بيت".. بسملة لا تنسى أن تتذكر زميلاتها في الجامعة بالقول: "يمكن أنا محظوظة ومش داري، زميلاتي يجئن بيبي ويقولين: أحمددي الله أنت في بيتك، إحنا يعلم الله وين مصيرنا، العنوسة تلاحقنا"، وتعتبر أهم شيء خرجت به من تجربة زواجها المبكر، أن زوجها أصبح عاقلاً، "خاصة بعدما أبصر العاقبة: ستة أولاد وغذاء ووظيفة متعبة، وبيت وتربية وتعليم... جاء يوم وهو يقول لي: بسملة والله ما أزوج واحدة من بناتي إلا بعد ما تخلص الجامعة"..

المستقبل المخيف

(ع. الصوفي) رغم اعترافه بوجود مشاكل صحية (نفسية وجسدية)، تعاني منها ابنته التي زوجها وعمرها لم يتجاوز (14 عاماً) لا يزال مصراً على صحة موقفة: "لو عاد معي بنت ثاني سأزوجه وعمرها (10) سنين" ويسأل: هل الأفضل أزوجه وإلا أخليها "وزوجه بيتها إلا لها ما المرة.. وستر عز الزوجة".. "تصيع" هكذا يتحدث وكان انتظار البلوغ الطبيعي للفتاة هو انتظار للانحراف، وهو ما لا تحتمله الأسرة في مجتمع محافظ كاليمن.

ويرى الصوفي أن انتشار الرذيلة جعله أكثر تمسكاً برأيه في الزواج المبكر للفتيات، يعزها محترمين ذاس ابن يكون أن بشرط، يجيء عريس أول من البنت زواج مع أنا "ويقدرها... مش مهم كم يكون عمرها"..

ويبدي تحسره عند تذكره ابنته التي زوجها طفلة: "كانت في المدرسة تجيء الأولى كل سنة.. وهي في ثاني إعدادي زوجتها، وزوجه منعها من مواصلة الدراسة".. ريم زواج بطعم الانتحار:

تجاهلوا كلهم لكن، الطلاق أريد وأني، زوجي مع سعيدة غير أنني عائلتي أخبرت "طلبي، ولم يهتموا بمشاعري" هكذا تتحدث "ريم" الطفلة التي لم تتجاوز الـ(12 عاماً)، استبدلت مفردات: دفاتر المدرسة وأقلامها، بالمفردات: زوجي، الطلاق، المحكمة، هروب، انتحار.

حاولت، مرتين نفسي بقتل ففكرت، أتمكن ولم، الهروب مرات عدة حاولت لقد "الانتحار بإلقاء نفسي من سقف العمارة، وسوف أقتل نفسي إذا عدت إلى زوجي أو أبي"، تضيف "ريم" وهي تتحدث عن خلاف أسري مرير بين والديها، هي إحدى

ضحاياها، "كان أبي يتصل بأمي ويقول لها ريم ستتزوج، وعندما يسمعها تبكي علي، يسألها هل أنت تبكي، أريد أسمعك وأنت تبكي". كانت رغبة وأدها في الانتقام من أمها سبب رئيس في تزويجها، فوالديها انفصلا منذ فترة، ورغب الأب في تصفية حسابيه مع الأم، وتصدرت "ريم" قائمة المتصفيات. في المسابع من يوليو الماضي ذهبت ريم إلى المحكمة تطلب الطلاق من ابن عمها (31 عاماً)، الذي تزوجته بضغوط كبيرة من أبيها، غير أن المحكمة رفضت طلبها "حتى الآن لم توافق المحكمة على طلاقي، قالوا أرجع لما يكون عمري 15 سنة، ويكون لي الخيرة في الزواج أو الطلاق".

الطفلة "ريم" التي حملت لقب زوجة لـ (11 يوماً) فقط، فاتها أبها برغبته في تزويجها من ابن عمها عند الـ 11 شهراً، وفي الثالثة مساءً من نفس اليوم كان زفافها، فقد تم ترتيب كل شيء بعيداً عنها. وبعد حياة زوجية قصيرة تحفها المنغصات إرجاعها زوجها إلى بيت وأدها للبقاء وقت قصير تهاداً فيه من عصبيتها المتكررة، وبدأ الأب في الضغط عليها للرجوع إلى بيت زوجها، غير أنها نجحت في تسريب معلومات هامة إلى أمها عن طريق الجيران، وتمكنت الأم من التواصل مع قسم شرطة "الحميري" وسط العاصمة، الذي استدعى الأب، وياشر التحقيق معه، فيما الأم ذهبت بابنتها إلى "مركز الأمل لرعاية الفتيات".

نحو... حماية من الاختطاف:

بالصدفة البحتة تعرفت "نجد" على محاميتها "شذى ناصر" في أروقة المحاكم، كانت "شذى" في المحكمة تتراجع في إحدى قضاياها، بينما سجلت تطلب المحكمة إلى تذهب قاصرة يمنية لفتاة حالة أول (10 سنوات) "نجد" الطلاق، لتفتح بذلك ملف "زواج القاصرات في اليمن"، بعد أن استقرت مع زوجها فترة قصيرة في مديرية المحابشة بمحافظة حجة. ونفس المشكلة الأسرية التي عانتها "ريم" تتكرر مع "نجد"، فعند طلبها الطلاق من زوجها الذي يكبرها بـ (20 عاماً)، لم تجد في أسرتها من يستمع إليها، المقضاء إلى اللجوء ففكرت، "الاختطاف من حمايتها يريد الأب لأن" أروى.. الطعام مهرها!!

قصة زواج "أروى" ذات الثمان سنوات فقط، ليست نتاج خلاف بين والديها، فقد وحد الفقر بينهما، ووجد الأب أن ثمن إنقاذ بقية أفراد أسرته من شبح الجوع المتربص بهم، لن يكون غير تقديم "أروى" كبش فداء، ليصبح مهرها ثمناً لطعام أسرتها. لقاء بالصدفة والمتراجع بالمجان

المحامية شذى ناصر التي تطوعت بالترافع عن الفتيات الثلاث بالمحاكم تقول إنها تعرفت على الطفلة المتزوجة "نجد" في المحكمة بالصدفة البحتة، ووجدتها

متألّمة تشكو من حرمانها طفولتها بالقوة، وإدخالها إلى بيت الزوجية، لتكون مسئولة عن بيت وأولاد وزوج، دون أن تعرف ما معنى الحياة، فوجدت المحامية شذى أن من واجبها تخليص "نجد" من محنتها وتشجيعها على التعليم. وترى "شذى" أن الفقر والعادات والتقاليد تحالفوا ودفعوا أهالي القاصرات إلى تزويجهن.

وتلخص دوافع تزويج كل من القاصرات الثلاث: "ريم" تزوجت بسبب الخلاف الأسري بين والديها، و"أروى" زوجها أبوها بثلاثين ألف ريال ثمن القمح والدقيق لإطعام بقية الأسرة، و"نجد" يبرر أبوها زواجها بحمايتها من الماخذ. اليونسييف تحمل الآباء المسئولية مدير الإعلام بمنظمة اليونسييف في اليمن "نسيم الرحمن" حمل الآباء ولأمهات مسؤولة ما يحدث من انتهاك لطفولة فتياتهم القاصرات، عند تزويجهن، وما يترتب على ذلك من أضرار جسدية ونفسية واجتماعية للقاصرات. وقال نسيم الرحمن إن الحالات المعلنة لزواج القاصرات في اليمن "رمزية"؛ لحالات كثيرة مخفية، تم زواجهن بدوافع مختلفة (فقر وعادات وتقاليد)؛ ونحن جميعاً مسؤلون ومذنبون بطريقة أو بأخرى تجاه هؤلاء الفتيات القاصرات. وأضاف: أكبر ذنب نفترفه هو أن نتجاهل أطفالنا وكثير ما يكون هناك ممارسات خاطئة بمبررات اجتماعية (عادات وتقاليد).

وحيا نسيم الرحمن القاصرات المدواتي تحدين واقعهن وطالبن بالعودة إلى طفولتهن وبراعتهن.

التشريع السليم ضمان للقاصرات

رئيسة منتدى الشقائق العربي أمل باشا طالبت بإيجاد تشريع يضمن محاسبة من يقوم بتزويج القاصرات وتقديمه للعدالة، "هو ومن يتزوجها"؛ وعدم حصر المسألة في الجانب التشريعي، وإنما القيام بحملة إعلامية موازية، وتنظيم دورات توعية من قبل المنظمات المدنية المعنية.

واعتبرت أن الثقافة الاجتماعية تدفع الرجال نحو الزواج من الفتيات القاصرات، وترك الكبار في عنوستهن.

وطالبت وسائل الإعلام إطلاق حملة توعية بأضرار ومخاطر الزواج المبكر، وقالت: على الصحفيين التعامل مع قضايا الزواج المبكر بجدية أكبر، وعدم اعتبارها مناسبات للانفعال والتعاطف دون القيام بواجبهم، تجاه الظواهر السلبية ومنها الزواج المبكر. وانتقدت باشا ما أسمته بـ"الإمتاع الجنسي" الممارس ضد قاصرات في بعض الفنادق والمراقص (لم تسمها) في محافظة عدن.

الضرر في الحمل فقط

الدكتور علي المضواحي (طبيب) يقول من الناحية الطبية نفرق بين نوعين من الزواج:

الزواج المبكر، والزواج المبتر.

المبكر يمكن أن يقع في سن الـ12، 13، 14، وليس فيه أي أضرار صحية على المرأة طالما وهي لا تحمل، لأن المخطر الصحي يحدث عندما يقع الحمل قبل سن الـ18 وبالتالي نحن نقول إذا ارتبطت الزواج بالحمل، فيجب أن يتم بعد الـ18 سنة.

وفي رأيه أن الزواج دون حمل "الزواج المبتر"؛ ليس فيه ضرر، وهو الذي يحدث قبل سن المنضوج، أي قبل سن الـ12، 13، 14 والمرأة لم تستعد بعد فسيولوجياً أو وظيفياً لعملية الزواج.

ويضيف: يجب أن نكون حذرين عند تعاملنا مع هذا النوع من الزواج، "حتى عند المطالبنا بتأخير سن الزواج يجب أن يكون لدينا مبرر صحي واضح يتعلق بالحمل والولادة".

وقال الدكتور المضواحي: نحن لا نشجع على الزواج قبل سن الثالثة عشرة ولما نقول للفتاة متى يجب أن تتزوج، ولكن نوسع دائرة الاختيارات، ومن المناحية العلمية إذا كانت الفتاة تستطيع أن تتزوج وعمرها (15 عاماً) لا يمكن أن نقول لها لا تتزوجي إلا بعد (18 عاماً). ويؤكد الدكتور المضواحي أن الجانب النفسي يختلف من شخص إلى آخر في مسألة الزواج، وإذا كانت المشابهة ذات الـ15 عاماً قادرة على تحمل حياة زوجية من غير إنجاب فهذا أمر طبيعي، فممارسة الجنس في دول الغرب تبدأ من سن الـ13 عاماً. لا زواج بضرر

إذا كان رأي الطب أن لا ضير في زواج قاصرة لا تحمل، فإن رأي علماء الشريعة الإسلامية لا يبتعد كثيراً عن ذلك، ويعتبرون زواج القاصرات غير جائز إذا ثبت فيه ضرر للمتزوجة. فالمباحث في العلوم الشرعية فؤاد دحابة قال إن ظهور كثير من الحالات النفسية والاجتماعية تؤكد وجود أضرار ناتجة عن الزواج المبكر، وهذا أمر يدعو إلى عقد مؤتمرات بحثية عاجلة يجتمع فيه علماء الدين والطب والنفوس والاجتماع للخروج برؤية واضحة تتماشى مع نتائج هذه الحالات.

مشيراً إلى وجود مخارج شرعية لمثل هذا النوع من الزواج، أبرزها ما جاء في المذهب الحنفي الذي قال أيد وجود سن محدد للزواج، "ولما أرى وجود إشكال من المناحية الشرعية خاصة إذا ثبت الضرر فلا يجوز تزويج القاصرة، والمقاعدة الشرعية العامة هي قول الرسول الكريم: "لا ضرر ولا ضرار".

تراجع القانون:

كثير من المهتمين والمتابعين لقضايا "الزواج المبكر" يعتقدون أن قانون الأحوال المدنية في عهد دولة الوحدة فيه تراجع كبير، لحساب المندفعين نحو هذا النوع من الزواج، فقانون اليمن في الشطر الشمالي "سابقاً" حدد الزواج بـ(16 عاماً) للفتاة، شريطة أن تكون "صالحة للوطء"؛ ويمنع تزويجها دون هذه

السن، حتى وإن كان ولي أمرها موافق على ذلك، بل حددت المادة (20) عقوبة بالحبس لنا تقل عن سنة ولما تزيد عن ثلاث لمن يخالف القانون وأرش يدفع للفتاة القاصر باعتبار تزويجها &quot;جنائية&quot;.؛

أما قانون الأسرة في الشطر الجنوبي &quot;سابقاً&quot; فقد حدد سن الزواج للجنسين: الذكور (18 عاماً) والفتاة (16 عاماً).

وجاء قانون الأحوال الشخصية رقم (20) لسنة 1992م في عهد دولة الموحدة مفتوح المنص، دون تحديد لسن الزواج، مما دفع بعدد من البرلمانيين والمنظمات المدنية المعنية، إلى المطالبة بإعادة النظر في القانون النافذ، ووضع نص يحدد سن قانونية للزواج. الدكتور عبدالمؤمن شجاع الدين الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء يعتبر القانون الحالي - حتى بعد تعديله في 1998م - يمثل تراجعاً عما كان مقرراً في النص السابق، بل يعتبر التعديلات &quot;أهدرت مبدأ تحديد سن الزواج الذي كان من المبادئ المستقرة في القوانين اليمنية السابقة&quot;.؛

ومن عجائب القانون الحالي أن مادته الـ(15) نصت: (لا يصح العقد للصغير إلا للمصلحة &quot;!! دون تحديد هذه المصلحة.

وتتناقض المادة السابقة مع المادة (22) من ذات القانون التي تنص أن &quot;رضا البكر سكوتها&quot;؛ وبحسب الدكتور شجاع الدين أن رضا الصغير لا يعتد به شرعاً ولما قانوناً.

\* المؤتمر نت